

التحليل الاقتصادي للجريمة في الاردن

اعداد المرصد الاقتصادي*
كلية الاعمال – الجامعة الاردنية

عمان-الاردن

شباط 2011

*انشأ المرصد الاقتصادي عام 2008 وفقا لاتفاقية شراكة بين كل من الجامعة الاردنية وغرفة
تجارة عمان وغرفة صناعة الاردن.

تقديم

بدأ الاهتمام بهذه الدراسة في أعقاب زيارة المسؤولين من دائرة العلاقات العامة والتوجيه المعنوي في مديرية الأمن العام ضمن إطار البرنامج التلفزيوني أمنك وطنك الذي تنظمه الدائرة بالتعاون مع التلفزيون الأردني، حيث تم إجراء مقابلة تلفزيونية مع مدير المرصد الاقتصادي في الجامعة الأردنية الأستاذ الدكتور طالب عوض حول الأبعاد الاقتصادية للجريمة في الأردن. وفي ضوء عرض كريم من دائرة التحقيقات الجنائية حول استعدادهم لتوفير البيانات المطلوبة لإعداد دراسة حول الأبعاد الاقتصادية للجريمة في الأردن وإدارتها للأهمية المتزايدة للموضوع في الآونة الأخيرة وحرصاً من الجامعة الأردنية على تفعيل دور البحث العلمي في كافة المجالات وخاصة ما يتعلق منها بالأمور العملية التطبيقية التي تهم كافة شرائح المجتمع في القطاعين العام والخاص، فقد ارتأى المرصد الاقتصادي تنفيذ هذه الدراسة على نفقته الذاتية. وبهذه المناسبة لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر لمديرية الأمن العام وبخاصة إدارة المعلومات الجنائية على ما أبدوه من تعاون كامل في توفير البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة والاستجابة لكافة طلباتنا واستفساراتنا ذات الصلة بموضوع الدراسة.

وقد ساهم في إعداد هذه الدراسة فريق عمل من المرصد الاقتصادي في الجامعة الأردنية تشكل على النحو التالي:

التأليف والاعداد

أ.د. طالب عوض وراة، مدير المرصد الاقتصادي

المساعدة في جمع وإعداد البيانات والاتصالات

السيد علي مصطفى العساف، باحث مساعد

المساعدة في الطباعة

الآنسة سكبنة المناصير، سكرتيرة

وبهذه المناسبة يتقدم فريق العمل بالشكر الجزيل لكل من ساهم في دعم المرصد الاقتصادي ومكنه من القيام بمهامه ونخص بالذكر الإدارة العليا في الجامعة الأردنية وعميد كلية الأعمال على دعمهم ورعايتهم المتواصلة للمرصد الاقتصادي، والشكر موصول لغرفتي تجارة عمان وصناعة الأردن ولجميع أعضاء المجلس الإداري للمرصد الاقتصادي على دعمهم المتواصل.

ويأتي هذا الجهد المتواضع استكمالاً لجهود البحث العلمي السابقة في مجال هام وحيوي ذو أبعاد اقتصادية واجتماعية ذات طبيعة ديناميكية مواكبة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة التي يشهدها المجتمع الأردني، وبهدف تعميم الفائدة ونشر الوعي حول مخاطر وتكاليف أفة الجريمة المعاصرة. وكغيرها من دراسات المرصد السابقة وبالرغم من حرص الباحثين الكبير على الدقة والامانة العلمية والموضوعية تبقى هذه الدراسة بعيدة عن الكمال وعرضة للأخطاء والتي هي بالطبع مسؤولية فريق الباحثين. وبهذا الصدد فإن فريق العمل في المرصد الاقتصادي يرحب ويثمن بأي ملاحظات أو استفسارات حول هذه الدراسة والتي يمكن إرسالها الى البريد الإلكتروني التالي: jeo@ju.edu.jo

المحتويات

صفحة	العنوان	بند
7	مقدمة	1
7	الدراسات السابقة	2
11	تطور الجريمة في الاردن	3
11	تطور الاعداد الاجمالية للجرائم	3.1
12	تطور انواع الجريمة المختلفة	3.2
14	جرائم الجنايات والجرح	3.2.1
15	الجرائم المخلة بالثقة العامة	3.2.2
15	جرائم الأموال	3.2.3
16	الجرائم التي تمس الدين والأسرة	3.2.4
17	الجرائم التي تقع على الإدارة العامة	3.2.5
17	الجرائم المخلة بالإدارة القضائية	3.2.6
18	الجرائم التي تشكل خطراً على السلامة العامة	3.2.7
18	الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة	3.2.8
19	جرائم وقوانين أخرى	3.2.9
20	التوزيع الجغرافي للجرائم في المملكة	3.4
21	اسباب انتشار الجريمة	4
23	المؤشرات الدولية للجريمة في الاردن	5
24	العلاقة بين الجريمة والمتغيرات الاقتصادية الرئيسية	6
25	العلاقة بين انواع الجريمة المختلفة والمؤشرات الاقتصادية	6.1
27	العلاقة بين المستوى التعليمي وانواع الجريمة	6.2
28	التحليل القياسي لظاهرة الجريمة	6.3
30	تكاليف الجريمة	7
30	مقارنة دولية لتكاليف الجريمة	7.1
31	تقدير تكاليف الجريمة في الاردن	7.2
33	الخلاصة والنتائج	8
36	المراجع	9

التحليل الاقتصادي للجريمة في الاردن

1- مقدمة

يعتبر الاردن من الدول صغيرة الحجم اقتصاديا والمنفتحة سياسياً واقتصادياً على العالم الخارجي والذي يعتمد على استراتيجية النمو الاقتصادي المتطلع للخارج ويركز على تنمية الصادرات اكثر من الاعتماد على استراتيجية النمو المعتمد على احلال المستوردات. كما ان الانتاج والتوزيع والاستهلاك يتم بشكل كبير على اسس الاقتصاد الحر المفتوح مما يعني ان كل فرد في النهاية يحصل على نصيبه من الدخل والثروة والسلع والخدمات بحسب قدرته على الدفع. وقد ادى التطور الاقتصادي المصحوب بمظاهر الانفتاح والعولمة خلال العقود الثلاثة الاخيرة الى غرس القيم المادية والرأسمالية على حساب القيم الاجتماعية المستندة للمبادئ الدينية والاخلاقية. كل ذلك ساهم في ترسيخ منظومة جديدة من القيم المادية والاستهلاكية المستندة على تعظيم المصلحة الفردية والمنافسة المادية بين الافراد والمجموعات مما ادى مع مرور الزمن الى ظهور الفوارق الاجتماعية والاقتصادية. ومع مرور الزمن وتراكم هذه الآثار تصاعدت درجة عدم العدالة الاجتماعية والاقتصادية مما ساهم في ايجاد بيئة ديناميكية تتقلب مع تقلبات الدورة الاقتصادية وظهور حالات من الفقر المدقع والغناء الفاحش الامر الذي ساهم في النهاية في تهيئة بيئة مواتية لانتشار الانواع المختلفة من الجرائم. وبالرغم من وجود مثل هذه الظواهر في كافة المجتمعات والازمنة الا ان تصاعد اعداد هذه الظاهرة قياساً بالحجم السكاني للاردن وما صاحب ذلك من ظهور لانواع جديدة من الجريمة غريبة على المجتمع الاردني قد بدأ يثير العديد من التساؤلات حول اسباب تنامي هذه الظاهرة وتطور انواعها وابعادها الاقتصادية. وتأتي هذه الدراسة كمحاولة مكملة لما سبقها من جهود لإلقاء الضوء على بعض هذه التساؤلات ومحاولة الاجابة عليها بمنهج علمي يستند الى الارقام والحقائق.

2- الدراسات السابقة

ظهر في الاونة الاخيرة ما يعرف بجريمة المشاجرات الجماعية حيث انتشرت في كافة مناطق المملكة وامتدت الى حرم الجامعات الرسمية والخاصة والملاعب الرياضية. وادت هذه المشاجرات الجماعية الى بروز عصبية وعشائرية جديدة مستندة الى قيادات شابه متعلمه وليست تقليدية، كما رافق ذلك انتشار حيازة الاسلحة واستعمالها وخاصة بين الشباب في مختلف المناسبات الاجتماعية.

ووفقاً لنتائج استطلاع مركز الرأي للدراسات حول العنف الطلابي داخل الجامعات الاردنية¹ فإن 47.6% من الطلبة يعتبرون ان التساهل في تطبيق العقوبات بحق المشاركين في أعمال العنف الطلابي يساهم في استمرار وتفاقم هذا النوع من الجرائم، كما واعتبر 81.6% من الطلبة المشمولين في الاستطلاع بان عنصر الوساطة والمحسوبية تحتل المرتبة الاولى من بين مجموعة العوامل ذات العلاقة بأسباب ظاهرة العنف الطلابي. كما

¹ استطلاع مركز الرأي للدراسات كانون اول، 2010.

وتشير نتائج الاستطلاع الى انتشار هذه الظاهرة في حرم الجامعات على نطاق واسع حيث أكد أكثر من 90% من الطلبة عن وقوع احداث عنف في جامعاتهم وانها بشكل خاص تتركز في الكليات الانسانية والاجتماعية مقابل انتشار اقل في الكليات العلمية. وعن طريقة التعبير عن ظاهرة العنف الطلابي فقد احتل الإيذاء اللفظي الدرجة الأولى (السباب أو الشتم) ثم الإيذاء الجسدي في المرتبة الثانية (الضرب). على صعيد الحلول لهذه الظاهرة احتل بند تطبيق العقوبات الرادعه بحق المشاركين والمخالفين المرتبة الاولى تلاه بند محاربة الوساطة والمحسوبيه ثم التوعية وفتح قنوات تتيح للطلبة التعبير عن ارائهم وقضاياهم، ووفقاً للاستطلاع المذكور فإن اهم اسباب الظاهرة كانت كما هي مرتبة في الجدول رقم (2):

جدول (2): أسباب ظاهرة العنف الطلابي مرتبة حسب أهميتها.

متوسط العلامه	السبب
4.3	الوساطة والمحسوبيه
4.05	عدم صرامة العقوبات
4.02	وجود عناصر دخيله
4.0	ضعف الاجراءات الامنيه داخل الجامعة
3.78	تخلي مجلس الطلبة عن دورهم
3.67	نظام القبول الجامعي على أسس العشائر

المصدر: استطلاع مركز الرأي للدراسات كانون اول، 2010.

وفي دراسة أعدها صندوق دعم البحث العلمي في وزارة التعليم العالي حول العنف المجتمعي في الاردن² أن أهم شكل للعنف المجتمعي هو المشاجرات الجماعية التي تبدأ عادة بخلافات او مشكلة بين شخصين لتتطور لاحقا الى مشاجرة جماعية بين افراد الاطر المرجعية (العشيرة او المنطقة) التي ينتمي لها الاشخاص المختلفون. وبينت الدراسة ان عدد هذا النوع من المشاجرات منذ عام 2009 ولغاية 31 - 5 - 2010 بلغ (752) مشاجرة جماعية مسجلة رسميا لدى الاجهزة الامنية، وقد حازت محافظة الزرقاء كما بينته البيانات الصادرة عن مديرية الامن العام نصيب الاسد من هذه المشاجرات (26.1%) تجاوزت نسبة سكان المحافظة من اجمالي سكان المملكة بعشر نقاط مئوية في حين بلغت نسبة المشاجرات في العاصمة عمان 18.1% وهي اقل بعشرين نقطة مئوية من نسبة مساهمتها من اجمالي سكان المملكة، وحصدت معان 11.6% من مجموع المشاجرات بينما ساهمت محافظة اربد بنسبة 9.2% من مجموع المشاجرات.

وحول الاسباب المختلفة لحدوث المشاجرات فقد توزعت الى خلافات عائلية 29.1% و خلافات شخصية ومالية 64.3% وثأر قديم 6.6% تحولت فيما بعد الى عنف جماعي غالبية الجناة هم من الفئات الشبابية بامتياز ضمن الفئة العمرية 18 - 27 سنة بنسبة 47% والفئة العمرية 28 - 37 سنة بنسبة 28% غالبيتهم من المتعطلين عن العمل 64.4%. اما بالنسبة لضحايا المشاجرات فانها تنحصر في الفئة الشبابية ايضا بنسبة 35% للفئة العمرية

² وكالة البوصلة للانباء، عمان، 2010/10/12.

18 - 27 سنة و 27.3% للفئة العمرية 28 - 37 سنة وعزت الدراسة الاسباب والعوامل التي ساهمت في العنف المجتمعي الى الدور المتنامي للاطر التقليدية كالعائلة والعشيرة ومسقط الرأس (كهويات فرعية) في الحياة العامة كمرجعية للعلاقة بين الفرد والدولة بدلا من الاطر المدنية الحديثة كالأحزاب والمجتمع المدني. كذلك فان تغير نمط السلطة في العشيرة في اغلب مناطق المملكة كتراجع سلطة شيوخ العشائر التقليدية وبروز متنفذين اقتصاديا وسياسيا ساهم في اساءة استخدام التنظيم العشائري العائلي لمصالح لا تمت للعشيرة بصلة ، وكذلك فان استمرار العمل بالعرف العشائري دون وجود اختصاص قضائي كما كان في السابق وتوسع استخدامه في كثير من القضايا غير العشائرية ادى الى توسع هامش اعراف المجتمع على حساب القانون وهيبته.

بالاضافة الى ذلك فان المشاكل التي يعاني منها الشباب الاردني كالبطالة والاحباط السياسي والاجتماعي والنفسي كانت عاملا هاما جدا بالشكل والتعبير الذي اخذته هذه المشاجرات بما يدل على ان العنف الاجتماعي هو احد مظاهره الازمة التي يعيشها الشباب الاردني اليوم.

وفي الاطار نفسه خلصت دراسة علمية حول العنف في المجتمع الأردني، أعدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي³، الى أن أحداث العنف، التي زادت حدتها خلال العامين الاخيرين في المملكة "اتسمت بتحولها من خلافات أو جرائم فردية إلى مواجهات جماعية عنيفة بين مجموعات من الأهالي أو الطلبة".

وبينت الدراسة أن ما كان ينقل الحادث الفردي إلى مستوى مقلق من العنف المجتمعي، الذي شمل مناطق متعددة من البلاد بما فيها عدد من الجامعات، انها كانت تقع على خلفية استثارة العصبية القبلية أو الجهوية وغيرها من الهويات الفرعية.

وزادت ان البعض قد يلجأ للعنف "حينما يرى أن جماعات وأفراداً مارسوا العنف أو أشكالاً أخرى من التطاول على القانون، وحققوا مكاسب ولم يحاسبوا، في الوقت الذي تمارس فيه بعض الجهات الرسمية سياسة استرضائية تجاههم لوقف اعتداءاتهم على الممتلكات العامة وقوى الأمن".

وأشارت الدراسة، التي حملت عنوان "سيادة القانون: أمان المواطن وأمن الوطن" وعرضها رئيس المجلس الاجتماعي الاقتصادي عبد الإله الخطيب، في مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الاردنية امس، إلى ان العنف سلوك مكتسب وليس قَدراً مفروضاً على المجتمعات، وبأنه من المظاهر التي يمكن تغييرها، إذا ما تم تشخيص أسبابها بنجاح واتخاذ الإجراءات والعلاج المناسبين حيالها.

ولفتت الدراسة الى ان ازدياد الأوضاع الاقتصادية صعبة، وضعف قنوات التعبير والتواصل، وتنامي اعتماد الوساطة والمحسوبية، أدت إلى تزايد دور الهويات الفرعية في حياة المجتمعات المحلية.

وبينت أنه، في ظل الاختلالات التنموية والضغط التي تتعرض إليها الطبقة الوسطى، بما يؤثر على ثقافتها، اندفعت فئات عديدة إلى الاستعاضة عن الأطر المدنية والسياسية في تحقيق طموحاتها السياسية والاجتماعية، بالعودة الى الأطر التقليدية المعبرة عن تلك الهويات الفرعية.

واستغل البعض ذلك، إلى محاولة توظيف العشائرية لخدمة أغراضه الذاتية، بما يسبب للعشيرة كوحدة اجتماعية أساسية، ولدورها التاريخي الذي يعتز به الأردنيون، بوصفها داعماً أساسياً للبناء الوطني ولسلطة الدولة واستقرار نظامها السياسي.

³ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقييم الطبقة الوسطى في الأردن للعام 2008.

ورأت الدراسة ان هناك قصورا في بعض التشريعات الجزائية عن تحقيق الردع الفعال لأنماط الجرائم، التي تنال من هيبة الدولة وتلحق الضرر بالامتلاكات العامة والخاصة. وأكدت الدراسة وجود حالة من عدم الانسجام بين تبعية دائرة التنفيذ القضائي إدارياً للأمن العام، وبين واجباتها الوظيفية أمام المحاكم والنائب العام. ورأت ان التدخل في عمل القضاء، وحرمانه من الممارسة الكاملة لاستقلاليتة التي كفلها له الدستور، يضعف ثقة المواطنين بمرفق العدالة، وتعزيز الجنوح نحو إمكانية التحايل على القانون، والتشجيع على البحث عن وسائل غير قانونية لتحصيل الحقوق، وبخاصة في ظل ضعف الثقافة القانونية وثقافة التقاضي لدى المواطن. وأشارت الدراسة الى وجود تفاوت كبير أحيانا بين القرارات القضائية في النوع نفسه من القضايا، نتيجة التدخل في إجراءات وقرارات التقاضي، وهو ما يؤدي صورة القضاء، ويضعف ثقة المواطن في الاعتماد عليه لتحصيل الحقوق. وخلصت الدراسة الى ان بعض التشريعات ذات الصلة بالجريمة لم تعد تواكب التطور، وان العقوبات التي تنص عليها لم تعد رادعة، أو تحقق وظيفتها الوقائية. إن "استخدام النقاب في تنفيذ الجرائم كوسيلة للتواري عن الأنظار، هو إساءة بالغة لهذا الزي الذي نحترمه ونجمله في مجتمعنا الإسلامي".

وجاء في تقرير صدر عن إدارة البحث الجنائي في مديرية الأمن العام⁴ الى انتشار نوع جديد من الجريمة في الاردن يستخدم فيه النقاب كوسيلة للتخفي. حيث سجلت حوالي 170 قضية جنائية وجنوحية ارتكبتها 50 شخصا من ذوي الأسبقيات عبر التنكر بالنقاب خلال العامين الماضيين. وأشار التقرير الى أن عدد "الجرائم المرتكبة خلال العام الحالي انخفضت بفارق 4.29% عن ذات الفترة من العام الماضي، فيما بدا جليا تنامي أعداد حالات الجرائم التي يستخدم فيها النقاب كوسيلة"، مشيرا إلى أنه تم القاء القبض على شخصين كانا يخطفان حقائب السيدات وهما يرتديان النقاب، حيث تمكنا من خطف 14 حقيبة في أماكن متفرقة من عمان الغربية. وبين التقرير أن 95% من الجرائم التي يستخدم بها النقاب كوسيلة للتخفي يرتكبتها أردنيون، والباقي من جنسيات عربية.

في المقابل ووفقا لتقرير التنافسية الدولي لعام 2011⁵ فإن معدلات الجريمة في الاردن متدنية نسبيا ولا تعتبر من العوامل الخمسة الهامة التي تؤثر سلبا على بيئة الاستثمار وتنافسية الاقتصاد الاردني. ووفقا للتقرير فقد حاز الاردن على ترتيب 46 من 128 فيما يتعلق بارتكاب الموظف العام لجريمة الوساطة والمحسوبية وعلى الترتيب 11 من 128 فيما يتعلق بنجاعة خدمات الامن العام وعلى الترتيب 11 من 128 فيما يتعلق بكلفة الجريمة على بيئة الاعمال وعلى الرتبة 6 من 128 في مجال انتشار الجريمة المنظمة. ويشير ذلك الى دور هام وفاعل لاجهزة الامن العام في مكافحة الجريمة والحفاظ على بيئة مستقرة مواتية للاستثمار المحلي والاجنبي. كما ان هذه الجهود قد ساهمت بشكل فعال في حماية المملكة من اخطار الجريمة المنظمة.

⁴ الحقيقة الدولية - الغد الاردنية- 2009-7-21.

The Global Competitiveness Report. 2010-2011 , published by the World. Economic Forum.⁵

3- تطور الجريمة في الاردن

شهدت المملكة خلال العقد الاخير تطوراً ملحوظاً في الجريمة من حيث العدد والنوع حيث تعددت انواع الجرائم لتشمل تجارة المخدرات وغسيل الاموال والاحتياالات المصرفية الالكترونية والايقاع بالمستثمرين والفساد المالي والاداري وغيرها من الجرائم الاقتصادية الجديدة اضافة للاشكال التقليدية من جرائم القتل والسلب والنهب والاحتتيال . فعلى سبيل المثال وصلت قضايا المخدرات المضبوطة في الاردن خلال التسعة اشهر الاولى من هذا العام ووفقاً لدائرة مكافحة المخدرات الى اكثر من 1915 قضية ، وإذا ما قورنت بالنسبة لعدد السكان البالغ حوالي 6.2 مليون نسمة فانها تعتبر من اعلى المعدلات العالمية، كما انها تشكل وتيرة متزايدة حيث لم يتجاوز عدد هذا النوع من الجرائم وفقاً لنفس المصادر 2000 قضية في عام 2009 باكملة.

كما وشهدت معدلات الجريمة الاخرى ارتفاعاً كبيراً مؤخراً ولا سيما جرائم القتل والتي اتخذت ابعاداً مختلفة تشمل حالات الشرف والانتحار والقتل الاسري اضافة الى جرائم القتل الاعتيادية الناجمة عن المنازعات الفردية ومحاولات السرقة والسطو والنهب. ووفقاً لدراسة اجراها مركز تطوير المجتمع المدني فان الاردن يشهد سنوياً ما بين 15 و25 جريمة قتل تصنف " جرائم شرف " وتلعب العادات الاجتماعية والعشائرية دوراً هاماً في توفير حصانه لمرتكبي هذا النوع من الجرائم⁶.

وكمؤشر لتطور اعداد الجرائم في المملكة فقد ارتفع عدد القضايا المسجلة امام المحاكم النظامية الى (272501) قضية حتى نهاية شهر تموز من عام 2010 مقارنة مع (228754) قضية لنفس الفترة من عام 2009 اي بزيادة قدرها (43747) قضية.

3.1- تطور الاعداد الاجمالية للجرائم

يبين الجدول رقم (1) وكذلك الشكل (1) تطور الاعداد الاجمالية للجريمة خلال الفترة 2000-2009 حيث زاد عدد القضايا الجرمية من 30667 قضية في عام 2000 الى 46720 قضية في عام 2009 . ويلاحظ ثباتاً واستقراراً نسبياً في عدد الجرائم في المملكة حتى عام 2005 ، إلا ان هذا الاتجاه قد تغير بشكل ملحوظ ابتداءً من عام 2006. حيث يلاحظ ونمو تصاعد كبير في اعداد الجريمة خلال الفترة 2006-2009 حيث سجل اعلى معدل للزيادة في عام 2006 بنسبة 32.5% واستمر التزايد بعد ذلك ولكن بمعدلات اقل وصلت الى 4.45% في عام 2009.

جدول رقم (1): تطور اعداد الجرائم في المملكة خلال الفترة 2000-2009.

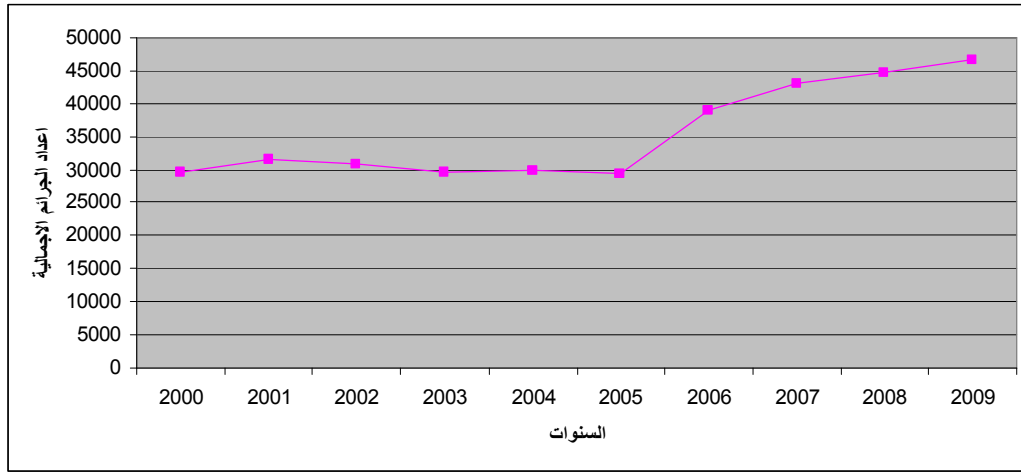
السنة	عدد القضايا	نسبة الزيادة او النقصان
2000	30667	-
2001	33391	08.9+

⁶ عبد الحق منصورى - ما الذي يقف وراء ارتفاع معدلات الجريمة في العالم العربي؟ بوابة الحصن النفسي: <http://bafree.net/alhisn/archive/index.php/t-112761.html>

07.6-	30858	2002
03.6-	29756	2003
00.5+	29927	3004
01.4-	29513	2005
32.5+	39108	2006
09.9+	42996	2007
04.0+	44722	2008
04.4+	46720	2009

المصدر: ادارة المعلومات الجنائية.

شكل (1): تطور الاعداد الاجمالية للجريمة في الاردن، 2009-2000.



3.2- تطور انواع الجريمة المختلفة

يبين الجدول رقم (2) والرسم في الشكل رقم (2) تطور اعداد وتوزيع الجريمة في الاردن حسب نوعها للفترة 2009-2005. ويلاحظ انه خلال عام 2009 بينما ابدت جرائم الاخلال بالادارة القضائية وجرائم الاخلال بالاخلاق والاداب العامه وجرائم الاخلال بالثقة العامه اتجاهاً تنازلياً فإن باقي انواع الجرائم قد ابدى اتجاهاً تصاعدياً خلال الفترة 2009-2005. ويلاحظ ان جرائم الاعتداء على الاموال تستحوذ على اعلى حصه من الجريمة في الاردن بواقع (60.5%)، يليها الجرائم التي تقع على الانسان بنصيب (17.5%)، وجرائم الحظر على السلامه العامه (3.76%) ثم الجرائم الواقعة على الادارة العامه بنصيب (3.45%) ، ثم الجرائم المخله بالاخلاق والاداب العامه (2.9%) على التوالي.

اما من حيث تطور الاهمية النسبية للانواع المختلفة من الجريمة فكما يبين الجدول رقم (2)، فإن الجرائم والجنح على الانسان قد تراجعت حصتها من 19.1% لعام 2005 الى 17.5% لعام 2009. بالمقابل فقد تزايدت حصه

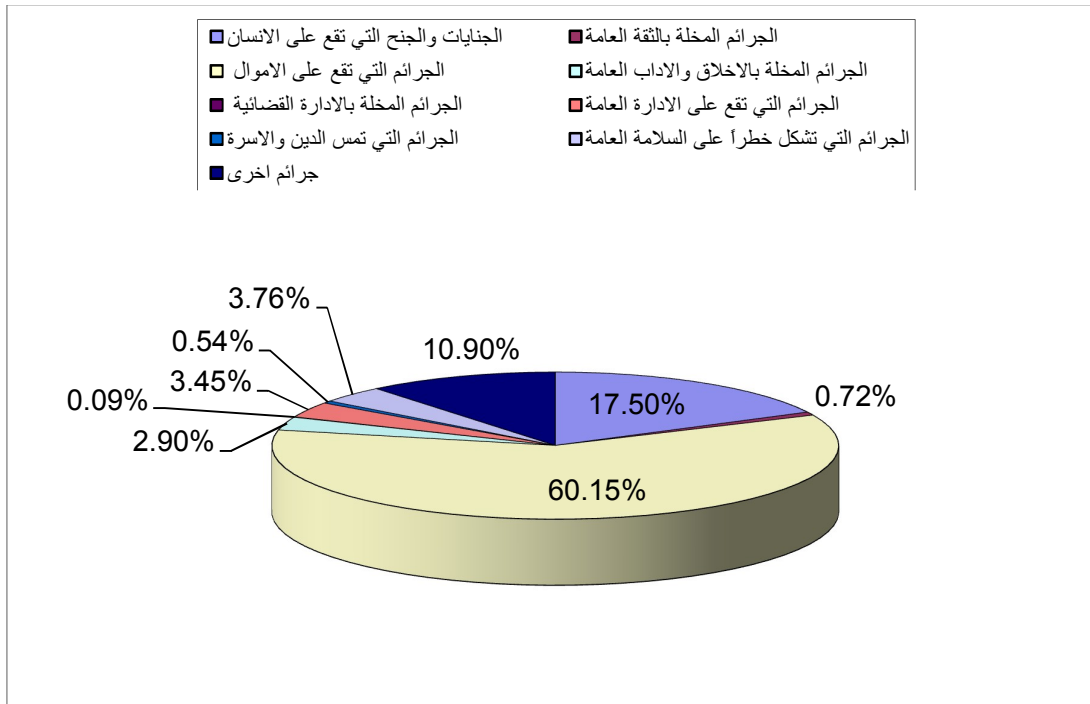
الجرائم على الاموال خلال الفترة من 57.7% في عام 2005 الى 65.8% في عام 2007 ثم استقرت عند حوالي 60% في عام 2009. ويلاحظ ان نسبة الجرائم التي تشكل خطراً على السلامة العامة قد تصاعدت خلال الفترة حيث ازادت من 1.68% في عام 2005 الى 3.76% في عام 2009.

جدول (2): تطور اعداد وانواع الجريمة في الاردن ، 2005-2009.

2009		2008		2007		2006		2005		نوع الجريمة
%	عدد الجرائم	%	عدد الجرائم	%	عدد الجرائم	%	عدد الجرائم	%	عدد الجرائم	
17.50	8175	17.3	7744	16.3	7022	17.1	6705	19.1	5636	الجنايات ولجنح التي تقع على الانسان
0.72	338	0.6	260	0.6	255	0.9	341	1.2	347	الجرائم المخلة بالثقة العامة
60.15	28102	63.0	28161	65.8	28278	64.8	25345	57.7	17018	الجرائم التي تقع على الاموال
2.90	1354	2.9	1276	2.9	1262	3.8	1497	4.8	1430	الجرائم المخلة بالاخلاق والاداب العامة
0.09	40	0.1	37	0.1	52	0.1	45	0.2	47	الجرائم المخلة بالادارة القضائية
3.45	1612	3.6	1631	3.4	1474	3.5	1370	4.0	1191	الجرائم التي تقع على الادارة العامة
0.54	252	0.4	183	0.4	187	0.8	297	0.4	128	الجرائم التي تمس الدين والاسرة
3.76	1755	2.9	1310	2.4	1017	1.6	628	1.7	496	الجرائم التي تشكل خطراً على السلامة العامة
10.90	5092	9.2	4120	8.0	3449	7.4	2880	10.9	3220	جرائم اخرى
100.0	46720	100.0	44722	100.0	42996	100.0	39108	100.0	29513	المجموع

المصدر: ادارة المعلومات الجنائية.

شكل (1): التوزيع النسبي لانواع الجريمة في الاردن، 2009.



وفيما يلي نتحول الى استعراض موجز لتفصيلات كل نوع من الجرائم وتطوراتها خلال الفترة 2005-2009 وذلك بهدف القاء الضوء على تطور الانماط التفصيلية لكل نوع من الجرائم.

3.2.1 جرائم الجنايات والجرح

الجدول رقم (3) يبين تطور جرائم الجنايات والجرح على الإنسان حسب نوعها خلال الفترة 2005-2009. حيث تزايدت اعدادها من 6563 حالة في عام 2005 الى 8175 حالة في عام 2009 اي بنسبة زيادة كلية تساوي 25%. ويلاحظ ان أكبرها من حيث العدد هو جريمة الذم والقذح حيث وصلت الى 3542 حالة في عام 2009 تليها جريمة التهديد بواقع 2634 حالة في عام 2009 ثم جريمة خرق حرمة المنازل بواقع 787. غير ان العدد بحد ذاته ليس مؤشرا دالا على درجة جسامة الجريمة وتكاليفها الاجتماعية، فجرائم القتل هي الاكثر خطورة وكلفة على الاسرة والمجتمع حيث ازدادت من 317 حالة في عام 2005 لتصل الى 514 حالة في عام 2009 مما يشكل معدل زيادة 62% خلال كامل الفترة. كما ويلاحظ تزايد جرائم الاعتداء على حرمة المنازل حيث ارتفع عددها من 522 حالة في عام 2005 الى 787 حالة في عام 2009 اي بنسبة زيادة اجمالية تصل الى 50%

جدول (3): الجنايات والجرح التي تقع على الإنسان، 2005-2009.

نوع الجريمة	2005	2006	2007	2008	2009
الشروع بالقتل	233	237	324	366	394
القتل العمد	34	67	62	54	50
القتل القصد	33	29	36	46	41
الضرب المفضي الى الموت	14	7	4	4	5
القتل الخطأ	3	26	33	24	24
الايداء البليغ	536	652	643	717	698
الذم والقذح والتحقير	2525	3211	3235	3626	3542
التهديد	1736	1809	1967	2175	2634
خرق حرمة المنازل	522	667	718	732	787
المجموع	6563	6705	7022	7744	8175

المصدر: ادارة المعلومات الجنائية.

3.2.2 الجرائم المخلة بالثقة العامة

يبين الجدول رقم (4) فان جرائم الإخلال بالثقة العامة والمكونة من جرائم تزيف النقد والتزوير الجنائي وتقليد ختم الدولة والعلامات التجارية. وقد تركزت في التزوير الجنائي بواقع 226 حالة لعام 2009 تلاها جرائم تزيف النقد بواقع 103 قضية لنفس العام. وبشكل عام فان هذا النوع من الجرائم قد تراجع خلال الفترة من ما مجموعه 347 حالة عام 2005 الى 338 حالة عام 2009 اي بنسبة تراجع اجمالية تساوي 2.6%. ويلاحظ تزايد جرائم تزيف النقد من 68 حالة لعام 2005 الى 103 حالات في عام 2009 مشكلة نسبة زيادة تزيد عن 50%. وتعتبر جريمة تزيف النقد هي الاخطر لارتباطها بالوضع التوازني للعملة وكونها في المحصلة النهائية تمثل موارد مهدورة على المجتمع.

جدول (4): الجرائم المخلة بالثقة العامة، 2005-2009.

نوع الجريمة	2005	2006	2007	2008	2009
تزيف النقد	68	76	68	79	103
التزوير الجنائي	276	257	171	169	226
تقليد ختم الدولة والعلامات الرسمية	3	8	16	12	9
المجموع	347	341	255	260	338

المصدر: ادارة المعلومات الجنائية.

3.2.3 جرائم الأموال

تشمل جرائم الاعتداء على الاموال جرائم السرقة الجنائية والسرقة الجنحوية وحباسة وشراء المسروقات والشروع بالسرقة والاحتيال واساءة الائتمان والاضرار بمال الغير وسرقة السيارات وتحرير شيك بدون رصيد. وكما يبين الجدول رقم (5) فان اكثر هذه الانواع من الجرائم من حيث العدد هو الاضرار بمال الغير حيث ارتفعت من 4032 حالة في عام 2005 لتصل الى 11302 قضية لعام 2009 اي بنسبة زيادة كبيرة قدرها 180%. كذلك فان حالات السرقة الجنائية قد تضاعفت خلال الفترة بمعدل زيادة 106%. وبالمثل فان جرائم اساءة الائتمان قد تضاعفت تقريبا خلال الفترة. اما السرقة الجنحوية فقد وصلت عام 2009 الى 4835 على التوالي وكان تطورها وانواع السرقات الاخرى اقل تسارعا مقارنة جرائم السرقة الجنائية والجنحوية. كما بلغت جرائم سرقة السيارات الى 2723 قضية عام 2009 حيث تراجعت مقارنة بعام 2005. كما يلاحظ التراجع الكبير في جرائم تحرير شيكات بدون رصيد من 173 عام 2005 الى 24 قضية فقط في عام 2009. كما يلاحظ ان جرائم الاحتيال قد قفزت من 1344 حالة في عام 2005 الى 1955 حالة عام 2007 ثم عادت وتراجعت الى 1779 حالة في عام 2009.

جدول (5): الجرائم التي تقع على الأموال، 2005-2009.

2009	2008	2007	2006	2005	نوع الجريمة
4835	4839	5074	4478	2295	السرقه الجنائيه
5448	5451	5117	4387	4773	السرقه الجنائيه
808	1216	1187	1059	648	حياز م وشراء المسروقات
755	802	743	584	493	الشروع بالسرقه
1779	1869	1955	1647	1344	الاحتيال
428	386	348	281	245	اساءة الائتمان
11302	10557	10959	10294	4032	الاضرار بمال الغير
2723	3037	2819	2430	3015	سرقه السيارات
24	4	76	185	173	تحرير شيك بدون رصيد
28102	28161	28278	25345	17018	المجموع

المصدر: ادارة المعلومات الجنائيه.

3.2.4 الجرائم التي تمس الدين والأسرة

يتكون هذا النوع من الجرائم من جرائم تتعلق بافساد الرابطة الزوجيه والزنا، ويتبين من الجدول رقم (6) ان الاعداد الاجماليه لهذا النوع من الجرائم قد ازداد من 128 حالة عام 2005 الى 252 حالة عام 2009 اي بنسبة زياده اجماليه تساوي الضعف تقريبا (0.97%). وقد ساهمت جرائم افساد الرابطة الزوجيه بالقدر الاكبر من هذا التزايد حيث زادت الى ثلاث اضعاف من 50 حالة عام 2005 إلى أكثر من 155 حالة عام 2009.

جدول (6): الجرائم التي تمس الدين والأسرة، 2005-2009.

2009	2008	2007	2006	2005	نوع الجريمة
155	71	86	116	50	إفساد الرابطة الزوجيه
97	112	101	181	78	الزنا
252	183	187	297	128	المجموع

المصدر: إدارة المعلومات الجنائية.

3.2.5 الجرائم التي تقع على الإدارة العامة

يبين الجدول رقم (7) تطور جرائم الادارة العامة خلال الفترة 2005-2009، وتشمل جرائم الرشوة والاختلاس واستثمار الوظيفة والمقاومة والاعتداء على الموظف العام. ويلاحظ ازدياد جرائم الرشوة من 80 حالة عام 2005 إلى 172 حالة عام 2009 اي بنسبة زيادة اجمالية تصل الى 115%. كما أن جرائم المقاومة والاعتداء على الموظفين قد تزايدت ايضا من 1091 حالة عام 2005 إلى 1612 حالة عام 2009 اي بنسبة زيادة تصل الى 31%. في المقابل فان جرائم الاختلاس واستثمار الوظيفة بقيت محدودة وابتدت اتجاها ايجابيا حيث تراجعت بشكل مستمر خلال الفترة.

جدول (7): الجرائم التي تقع على الإدارة العامة، 2005-2009.

2009	2008	2007	2006	2005	نوع الجريمة
172	169	148	123	80	الرشوة
5	10	8	11	90	الاختلاس
2	4	5	5	11	استثمار الوظيفة
1433	1448	1313	1231	1091	المقاومة والاعتداء على الموظفين
1612	1631	1474	1370	1191	المجموع

المصدر: إدارة المعلومات الجنائية.

3.2.6 الجرائم المخلة بالإدارة القضائية

يبين الجدول رقم (8) اعداد الجرائم المخلة بالادارة القضائية والتي تشمل جرائم كتم الجنايات والجنح واستيفاء الحق بالذات. ويتضح ان هذا النوع من الجرائم قد بقي في نطاق محدود، وقد تراجع عدد الجرائم المخلة بالادارة القضائية خلال الفترة من 47 حالة عام 2005 إلى 40 حالة في عام 2009.

جدول (8): الجرائم المخلة بالإدارة القضائية، 2005-2009.

2009	2008	2007	2006	2005	نوع الجريمة
14	13	22	11	12	كتم الجنايات والجنح
26	24	30	34	35	استيفاء الحق بالذات
40	37	52	45	47	المجموع

المصدر: إدارة المعلومات الجنائية.

3.2.7 الجرائم التي تشكل خطراً على السلامة العامة

يبين الجدول رقم (9) تطور اعداد الجرائم التي تشكل خطراً على السلامة العامة خلال الفترة 2005-2009. وتشمل جرائم اطلاق العيارات النارية واضرام الحرائق والاتفاق الجنائي. ويلاحظ التزايد السريع في هذا النوع من الجريمة حيث زادت من 496 حالة في عام 2005 الى 1755 حالة في عام 2009 مشكلة نسبة زيادة اجمالية عالية جدا تصل الى 254%. وعلى وجه التحديد فقد تزايدت جرائم إطلاق العيارات النارية بشكل ملفت خلال الفترة من 292 حالة عام 2005 إلى 990 حالة عام 2009 وبنسبة زيادة تصل الى 239%، كما أن جريمة إضرام الحرائق قد تسارعت هي الاخرى من 181 حالة عام 2005 إلى 741 حالة عام 2009 (309%). ويلاحظ تفاقم هذا النوع من الجرائم الامر الذي يستدعي قيام السلطات الامنية والقضائية بمزيد من الجهد والمتابعة للسيطرة عليها.

جدول (9): الجرائم التي تشكل خطراً على السلامة العامة، 2005-2009.

نوع الجريمة	2005	2006	2007	2008	2009
إطلاق العيارات النارية	292	356	535	791	990
إضرام الحرائق	181	256	471	507	741
الاتفاق الجنائي	23	16	11	12	24
المجموع	496	628	1017	1310	1755

المصدر: إدارة المعلومات الجنائية.

3.2.8 الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة

يبين الجدول رقم (10) تطور أنواع الجرائم المخلة بالأخلاق العامة خلال الفترة 2005-2009. وتتكون من جرائم الاغتصاب وهتك العرض والبيغاء والافعال المنافية للحياء وحياسة ما يخل بالآداب العامة والحض على الفجور والتعرض للآداب العامة والاجهاض. وتأتي في المرتبة الاولى من حيث عدد مرات وقوع الجريمة جرائم هتك العرض بواقع 675 جريمة لعام 2009، تليها جرائم الأفعال المنافية للحياء بواقع 325 ثم الاغتصاب بواقع 118 ثم جريمة التعرض للآداب والأخلاق العامة بواقع 86 حالة لنفس العام. ويلاحظ الاتجاه الايجابي المتمثل بتراجع أعداد جرائم التعرض للآداب والأخلاق العامة وهتك الأعراض وحياسة أشياء مخلة بالآداب العامة والحض على الفجور خلال الفترة 2005-2009. بالمقابل فان أعداد جرائم جديدة نسبياً على المجتمع الأردني كجريمة الخطف قد تزايدت بشكل مثير للاهتمام من 28 حالة لعام 2005 إلى 77 حالة في عام 2009 اي بنسبة تزايد وصلت الى 175%. كما تزايدت بوتيرة متفاوتة أعداد جرائم الاغتصاب والأفعال المنافية للحياء والاجهاض خلال الفترة المذكورة.

جدول (10): الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة، 2005-2009.

2009	2008	2007	2006	2005	نوع الجريمة
118	120	109	108	78	الاغتصاب
675	604	628	607	705	هتك العرض
77	75	57	55	28	الخطف
27	26	22	23	25	جرائم البغاء
325	284	294	434	223	فعل منافي للحياء
22	33	31	67	75	حيازة أشياء مخلة بالآداب العامة
15	17	20	42	19	الحض على الفجور
86	102	77	155	273	التعرض للآداب والأخلاق العامة
9	15	24	6	4	الإجهاض
1354	1276	1262	1497	1430	المجموع

المصدر: إدارة المعلومات الجنائية.

3.2.9 جرائم وقوانين أخرى

الجدول رقم (11) يبين تطور مجموعة من الجرائم الأخرى المتنوعة والتي تشمل جرائم الانتحار والقمار والمخدرات والمقامرة ومخالفات قانون الآثار وحيازة الأسلحة. والملفت أن الاتجار بالمخدرات قد تضاعف تقريباً خلال الفترة من 343 حالة في عام 2005 إلى 961 حالة في عام 2009، إلا أن حالات تعاطي المواد المخدرة قد تراجعت من 951 حالة لعام 2005 إلى 273 حالة لعام 2009. كما ويلاحظ الارتفاع الكبير في حيازة المواد المخدرة من حوالي 735 حالة في عام 2005 إلى أكثر من 2626 حالة عام 2009 بنسبة زيادة تصل إلى 257%، غير أن جريمة تعاطي المخدرات قد ابدت تناقصاً ملموساً خلال الفترة بنسبة 71%، كما ويلاحظ التزايد الملموس خلال الفترة في مخالفات قانون الآثار وحيازة الأسلحة النارية. ومن الجرائم الجيدة نسبياً على المجتمع الأردني جريمة الانتحار حيث تزايدت أعداد المنتحرين من 20 حالة في عام 2005 إلى أكثر من 35 حالة في عام 2009 (بنسبة 75%)، في حين أن محاولات الانتحار قد تزايدت أيضاً من 149 حالة لعام 2005 إلى 212 حالة لعام 2009 أي بنسبة زيادة تصل إلى 42%.

جدول (11): جرائم وقوانين أخرى، 2005-2009.

2009	2008	2007	2006	2005	نوع الجريمة
661	533	549	278	343	الاتجار بالمخدرات
0	0	0	8	11	زراعة المخدرات
273	369	483	963	951	تعاطي المواد المخدرة
2626	1880	1107	450	735	حيازة المواد المخدرة
35	34	39	26	20	الانتحار التام

212	208	170	120	149	محاولة الانتحار
16	20	12	16	13	المقامرة
137	82	80	90	59	مخالفة قانون الآثار
1132	994	1009	929	939	مخالفة قانون الأسلحة
5092	4120	2449	2880	3220	المجموع
46720	44722	42996	39108	29513	المجموع الكلي

المصدر: إدارة المعلومات الجنائية.

3.4 التوزيع الجغرافي للجرائم في المملكة

الجدول رقم (12) والشكل رقم (3) ادناه يبين معدلات الجريمة لعام 2009 لكل 10000 نسمة موزعة حسب الاقاليم ومديريات الشرطة في الممكة. ويلاحظ ان اقليم العقبة قد سجل اعلى معدلات للجريمة في المملكة (135) تلاه اقليم العاصمة (100). وتتركز جرائم العاصمة بدرجة اكبر في جنوب ثم وسط العاصمة. اما اقل معدلات الجريمة فسجلت في اقليم الجنوب (53) ثم اقليم قيادة قوات البادية الملكية (54) ثم اقليم الشمال (56). وتتسجم هذه التوزيعات مع حقيقة تركيز الجريمة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية. اما ارتفاعها في اقليم العقبة مقارنة مع الاقاليم الاخرى فيرجع الى كونها ميناء بحري حدودي فيه تركيبة سكانية مختلطة ويعج بحركة السياح المحليين والعرب والاجانب مما يجعلها بيئة مواتية لانتشار جرائم التهريب والاحتيال والرشوة.

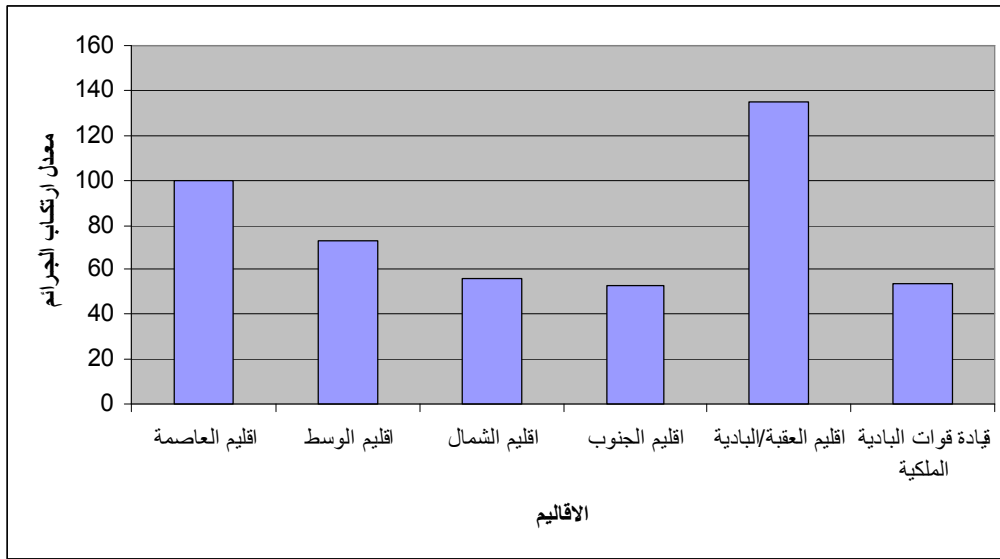
جدول (12): معدل الجريمة في المملكة لكل 10000 نسمة حسب الاقاليم/مديريات الشرطة، 2009.

معدل الجريمة	عدد السكان	عدد الجرائم	الاقليم/ مديرية الشرطة
100	2229670	22397	اقليم العاصمة
133	658770	8754	وسط عمان
191	286180	5478	جنوب عمان
119	333090	3972	شمال عمان
44	951630	4193	شرق عمان
73	1430590	10418	اقليم الوسط
77	567930	4386	الزرقاء
66	400600	2642	البلقاء
89	149500	1325	مادبا
66	312560	2065	الرصيفة
56	1538820	8636	اقليم الشمال
64	703760	4476	اربد
43	235500	1003	غرب اربد
65	157520	1028	المفرق
52	179400	927	جرش
47	137500	643	عجلون

45	125140	559	الرمثا
53	422420	2238	اقليم الجنوب
43	233200	1014	الكرك
49	83700	407	الطفيلة
85	76760	649	معان
58	28760	168	البتراء
135	130300	1754	اقليم العقبة/البادية
54	228200	1227	قيادة قوات البادية الملكية
78	5980000	46720	المجموع

• دائرة الاحصاءات العامة، التقرير الاحصائي الجنائي.

شكل (3): معدل الجريمة في المملكة لكل 10000 نسمة حسب الاقاليم 2009.



4- اسباب انتشار الجريمة

هناك العديد من الاسباب وراء ظاهرة تزايد اعداد الجرائم بانواعها المختلفة في الاردن . أحد هذه الاسباب يتمثل في عدم صرامة القوانين وفعاليتها حيث ان تطبيقها لا يخضع لأسس شفافة وفي بعض الاحيان تتدخل القوانين العشوائية وتحول دون التطبيق الدقيق لهذه القوانين. كما ان عدم التطبيق الشفاف والصارم لعقوبة الاعدام في حالات القتل العمد ادى الى بروز العشوائية وانتشار عادات الثار والقتل ومحاولة البعض اخذ القانون بيده لاعتقاده بعدم وجود عقوبة قانونية رادعة.

كما ان للتركيبة السكانية والعامل السياسي دوراً في تزايد الجريمة حيث أن وجود الاردن بين منطقتين متوترتين سياسياً وامنياً هما فلسطين والعراق المحتلتين وخاصة في ضوء العلاقات الوطيدة بين شعوب المنطقة جعلت الاردن مركزاً يتأثر بهذه التطورات السياسية والامنية. كما ان زيادة السكان وما رافق ذلك من تغيير في

التركيبة السكانية وزيادة اعداد الوافدين الداخلين والخارجين للمملكة قد ساهم في تطور اعداد واشكال الجريمة في الاردن.

كما ان للعامل النفسي والاجتماعي دور هام حيث يسود الاعتقاد ان الكثير من الجرائم التي تحدث على النطاق الاسري وخاصة الانتحار منها يعود لامراض نفسية واجتماعية متراكمة تحول العادات و/أو الامكانيات المالية احياناً دون علاجها والسيطرة عليها .

كما وتلعب عوامل العفة وحرمة المرأة دوراً في انتشار الجريمة وخاصة في ضوء ارتفاع نسبة العنوسة والعزوبية بين الجنسين.

كما ساهمت الثورة في وسائل نقل وعرض المعلومات وخاصة وسائل الاعلام غير المسؤولة في الاخلال في منظومة القيم لدى الشباب من خلال انتشار افلام العنف والجنس والترويج للقيم والثقافات الاجنبية دون مراعاة للقيم والاعراف المحلية كما أن تدهور المنظومة الاخلاقية وتراجع الوازع الديني والاجتماعي ، وسواد القيم الرأسمالية والمادية وحب المصلحة الذاتية قد ساهم في تصاعد معدلات الجريمة.

من ناحية اخرى وبالرغم من تأكيد وتكرار القيادة السياسية العليا في كتب التكليف السامي على ضرورة توفير الحماية والرعاية الاسرية وتطوير شبكة الامن الاجتماعي واتخاذ مبادرة سكن كريم لعيش كريم ، إلا ان التطبيق العملي بقي جزئياً ومتاخراً مقارنة بتسارع التطورات الاقتصادية والاجتماعية، كما انه لا بد ان يقرن ذلك بدور فاعل للمؤسسات المرجعية بدءاً من الاسرة والمسجد والمدرسة والجامعة وانتهاءً بوسائل الاعلام المختلفه بما يضمن ترسيخ المبادئ والقيم الفاضلة واحترام سيادة القانون والمؤسسية والشفافية.

من ناحية اخرى فإن التطورات الاقتصادية والعولمة وما نجم عنها من اعادة توزيع للدخل والثروة قد ساهم في اضمحلال الطبقة الوسطى في المجتمع وحدوث تشوهات طبقية اجتماعية ساهمت في شحن الاجواء العامة وزيادة الميل نحو العنف والتطرف الفكري والانحلال الاخلاقي والاجتماعي. كما ان التراجع الاقتصادي وتفاقم مشكلة الفقر والبطالة توفر بيئة خصبة لانتشار الجريمة وتلحق الضرر في الاستقرار الاجتماعي والامني، كما ان سوء توزيع الدخل والثروة ينمي الشعور بالحرمان والحسد ويساهم في غرس بذور الجريمة . من جهة اخرى فإن ما جلبته العولمة من تطور تقني وتكنولوجي وخاصة في مجال الاتصالات والحاسب المحمول والانترنت، وما افرزته من اختلالات اجتماعية ونفسية وسلوكيات انعزالية كل ذلك قد انعكس في زيادة حالات الاحباط النفسي والاجتماعي وزيادة في السلوك الاجرامي.

اضافة الى ما ذكر من اسباب فقد لوحظ ان بعض الجرائم تقترب من قبل اشخاص صغار السن وقاصرين يحكمون باحكام مخففة ويوضعون في سجون وبيئة يفترض ان تكون اصلاحية لكنها للأسف تساهم في مزيد من تلوين افكارهم وإثارة مشاعر الحقد والضغينة لديهم ، الامر الذي يؤدي الى معاودة اقترافهم للجريمة مرة اخرى.

وقد ساهمت هذه الاسباب مجتمعة في تطور انواع جديدة من الجريمة شملت انتحال الشخصيات والمطاردات البوليسية ، وخطف الحقائب والجرائم الالكترونية والاتجار بالبشر والاحتيال الالكتروني وغسل الاموال.

5- المؤشرات الدولية للجريمة في الاردن

الجدول رقم (13) يعرض احدث ما هو متاح من بيانات عن معدلات الجريمة في الاردن وترتيبها الدولي. وتبين الارقام ان الاردن قد طبق عقوبة الاعدام 9 مرات وبترتيب 15 من 22 وان اعداد السجناء قد بلغ حوالي 5580 وبترتيب 39 من 168 . كما ان نسبة الاجانب في السجون تصل الى 22.1% وبترتيب 24 من 86. في حين ان نسبة استغلال طاقة السجون تصل الى 80.1 وبترتيب 114 من 128.

جدول(13) : انواع الجرائم ومعدلاتها وترتيبها في الاردن.

نوع الجريمة	العدد /النسبة	الترتيب
اعدام	9	15 من 22
السجون	10	43 من 80
اعداد السجناء	5580	39 من 168
نسبة الاناث	%16	122 من 134
نسبة الاجانب	%22.1	24 من 86
عدد السجناء لكل نسمة	106 لكل 100000 شخص	84 من 164
المحتجزين قبل المحاكمة	%41.8	43 من 143
نسبة استغلال طاقة السجون	%80.1	114 من 128
معدل النسخ غير القانوني لبرامج الكمبيوتر	%60	57 من 107

المصدر : امنستي الدولية (Amnesty International)، بالاستناد للمسح الثامن للامم المتحدة، حول الجريمة والمخدرات لعام 2002. وكتاب حقائق وكالة المخابرات المركزية CIA لعام 2010.

كما ان نسبة المحتجزين في السجون دون محاكمة عالية حيث تصل الى حوالي 42% وبترتيب 43 من 143. ويلاحظ ان نسبة جرائم الحاسوب تصل الى 60% وبترتيب 57 من 107. ووفقاً لنفس مصادر الجدول اعلاه فإن الاردن يعتبر مقراً ومعبراً للنساء والرجال من جنوب وجنوب - شرق آسيا والتي يتم فيها تهريبهم من اجل العمالة بالاكراه. إضافة الى ذلك فإن الاردن يعتبر اتجاهاً للنساء من اوربا الشرقية والمغرب لممارسة الدعارة وكذلك مقراً للنساء من بنغلادش وسيرلانكا واندونيسيا والفلبين المهاجرين برغبتهم للعمل كخدمات محلية، ولكن بعضهم يجبر للعمل دون رغبة من خلال احتجاز جواز السفر وتقييد الحركة وحجز الرواتب الراتب والتهديد والاعتداء الجسدي والجنسي.

وقد ادرج الاردن على قائمة الرقابة Tier 2⁷ لفشلة في ابداء جهود جادة لمكافحة تهريب الافراد في عام 2007، كما ان الحكومة بذلت جهوداً غير كافية خلال السنة التالية لمحاكمة ومعاقبة المخالفين في مجال العمالة

⁷ وفقاً لتصنيف الحكومة الامريكية ممثلة بمكتب مراقبة حركة الافراد الدولية للدول التي لا تحقق الحد الأدنى المطلوب من مبادئ اتفاقية حماية تنقل الافراد دولياً TVPA ولكنها في نفس الوقت تبذل جهوداً ملموسة في سبيل تحقيقها.

المكرهه وعدم توفير خدمات حماية للضحايا. ومن الجدير بالذكر ان الاردن لم يصادق على بروتوكول الامم المتحدة لحركة الاشخاص (TIP) لعام 2000⁸.
الجدول رقم (14) يبين بعض مؤشرات الجريمة في الاردن مقارنة مع مجموعة مختارة من الدول وفقاً لما هو متوفر من بيانات.

جدول (14): معدلات الجريمة لمجموعة مختارة من الدول (%).

الاردن	المغرب	البحرين	سويسرا	امريكا	تركيا	المانيا
80.1	155.1	140.6	80.9	0.0	91.1	100
60	67	57	25	20	65	27

المصدر : امنستي الدولية (Amnesty International).

ويلاحظ ان معدل الطاقة المستغلة في السجون في الاردن يصل الى 80% وهي نسبة تقل عن جميع الدول الاخرى باستثناء الولايات المتحدة الامريكية حيث ان النسبة فيها قليلة جداً. اما فيما يتعلق ببرامج الكمبيوتر غير القانونية فإن النسبة في الاردن تصل الى 60% وهي مرتفعة مقارنة بالدول الاوروبية وأمريكا ولكنها اقل منها في المغرب (67%) وتركيا (65%).

6. العلاقة بين الجريمة والمتغيرات الاقتصادية الرئيسية

من حيث المبدأ يعتقد كثير من الاقتصاديين ان استفحال ظاهرة البطالة والفقر تشكل بيئة خصبة لانتشار الانواع المختلفة من الجريمة. ولهذا ما يبرره من ناحية سلوكية فالشعور بالحرمان والحاجة وعدم العدالة يولد الاحباط والحقد والحسد والدفع نحو محاولة الخروج من ذلك بطرق ووسائل غير قانونية في المقابل يرى البعض الاخر من الاقتصاديين ان الجريمة تنتشر مع زيادة درجة الغنى ويبررون ذلك من خلال الربط بين زيادة درجة الغنى وزيادة الجشع والطمع والمنافسة غير الاخلاقية وسواد القيم المادية على القيم والمبادئ الاخلاقية وبالتالي يعتبرون ان ازدياد الجريمة ما هو الا ثمن لزيادة ثراء وانفتاح المجتمع.
على صعيد اخر يسود الاعتقاد بأن هناك علاقة بين تطور معدلات الجريمة في المجتمع وبين المستوى التعليمي لابنائهم. على المستوى الكلي من المتوقع ان تتراجع معدلات الجريمة مع زيادة المستوى التعليمي غير ان هذه النتيجة لا تنطبق بالضرورة على كل انواع الجرائم فقد تنعكس العلاقة لبعض انواعها كجرائم الانترنت والتجارة الالكترونية وانواع الجرائم الاخرى التي تنطوي على درجة عالية من التعقيد والتطور.

⁸ The CIA Factbook, 2010. تم التوقيع على بروتوكول تهريب الاشخاص في ايطاليا عام 2000 وبدأ سريان هذه الاتفاقية في ديسمبر 2003. وتبنت هذا الاتفاق الامم المتحدة لمنع الجريمة الدولية المنظمة وتهريب عمالة الاشخاص عبر البر والبحر والجو. والجهة المسؤولة عن تنفيذه هي مكتب الامم المتحدة لمكافحة التهريب والمخدرات.

للقاء الضوء بداية على الارتباط بين معدلات الجريمة الاجمالية ومثل هذه المؤشرات الاقتصادية فإن الجدول رقم (15) يبين معاملات ارتباط بيرسون المقدر للفترة 1991 – 2009.

جدول (15): معاملات ارتباط بيرسون لمجموعة مختارة من المتغيرات، 1991- 2009.

معدل البطالة	عدد السكان	مستوى الاسعار	الناتج المحلي الحقيقي	حصة الفرد من الناتج	عدد الجرائم الاجمالي
0.54	0.96	0.96	0.95	0.94	عدد الجرائم الاجمالي
0.40	0.88	0.91	0.98	1.00	حصة الفرد من الناتج
0.39	0.90	0.90	1.00	0.98	الناتج المحلي الحقيقي
0.70	0.99	1.00	0.90	0.91	مستوى الاسعار
0.70	1.00	0.99	0.90	0.88	عدد السكان
1.00	0.70	0.70	0.39	0.41	معدل البطالة

المصدر: تقدير الباحث.

ويتبين ان متغير الجريمة الاجمالية على ارتباط وثيق بكل من المستوى العام للاسعار واعداد السكان (0.96) ثم يليه مستوى الانتاج الحقيقي (0.95) ثم معدل البطالة (0.54). وكما هو متوقع فإن زيادة الاسعار وانشار الغلاء والتكاثر السكاني سواء كان طبيعي او من خلال الهجرات مرتبط بزيادة اعداد الجريمة في الاردن. كما ان العلاقة بين زيادة كل من الانتاج الحقيقي و/ أو معدل الانتاج الفردي اقوى من تلك مع البطالة مما يعني ان معدلات الجريمة في الاردن ويتحرك طردياً مع زيادة درجة التطور الاقتصادي ومستوى الرفاه الامر الذي يشير الى ان الجريمة في حالة الاردن يمكن ان تكون مرتبطة بزيادة مستويات المعيشة ودرجة الغنى اكثر من ارتباطها بتفشي البطالة.

6.1 العلاقة بين انواع الجريمة المختلفة والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية

يلاحظ من الجدول رقم (16) وجود ارتباط موجب وقوي بين تجارة المخدرات وكل من الناتج المحلي الحقيقي (0.97) والمستوى العام للاسعار (0.96) ونسب التعليم المرتفعة (0.95) كما ان جريمة الاحتيال على ارتباط

موجب وقوي مع كل من نسب التعليم المرتفعة (0.84) ومستوى الاسعار (0.83). اما جريمة القتل العمد
 فمرتبطة طردياً مع كل من مستوى السعر العام (0.89) ونسبة التعليم العالي (0.84) والنتائج المحلي الاجمالي
 الحقيقي (0.84). اما جريمة الاضرار بمال الغير فوجدت مرتبطة بشكل قوي بكل من النتائج الحقيقي (0.94)
 ومستوى الاسعار (0.93) ونسبة التعليم المرتفع (0.91)، وابدت جرائم كل من الاغتصاب والسرقه والتخطيط
 للسرقه انماط قوية مشابهة من الارتباط ولكن بقيم اقل واقعة في المدى (0.8-0.9). ويلاحظ ان جريمة
 التخطيط للسرقه على علاقة ارتباط قوية جداً بنسبة التعليم المرتفع (0.96) ومستوى السعر العام (0.95)
 والنتائج الحقيقي (0.94)، ويلاحظ ايضاً ان اي من انواع الجرائم لم يبدي ارتباطاً قوياً مع متغير البطالة.

جدول (16): معاملات ارتباط بيرسون بين أنواع الجريمة المختلفة ومجموعة مختارة من المتغيرات الاقتصادية، 1991-2009.

مستوى الأسعار	النتائج المحلي الحقيقي	معدل البطالة	مستوى تعليم مرتفع	
1.00	0.98	-0.62	0.97	مستوى الأسعار
0.98	1.00	-0.58	0.98	النتائج المحلي الحقيقي
-0.62	-0.58	1.00	-0.57	معدل البطالة
0.97	0.98	-0.57	1.00	مستوى تعليم مرتفع
0.88	0.86	-0.61	0.82	الرشوة
0.81	0.84	-0.53	0.84	مخالفة قانون الأسلحة
0.96	0.97	-0.49	0.95	الاتجار بالمخدرات
0.76	0.72	-0.59	0.69	إضرار الحرائق
-0.61	-0.64	0.29	-0.74	لعب القمار
-0.22	-0.28	-0.44	-0.29	الإيذاء
0.60	0.51	-0.48	0.55	استباحة حرمة المنازل
0.83	0.79	-0.74	0.84	الاحتيال
-0.53	0.52	0.41	-0.52	الاختلاس
0.79	0.75	-0.49	0.78	القدح والذم
-0.18	-0.25	-0.19	-0.17	الخطف
0.89	0.84	-0.61	0.84	القتل العمد
0.26	0.22	-0.21	0.30	الشروع بالقتل
0.74	0.65	-0.54	0.69	إساءة الائتمان
0.50	0.84	-0.04	0.53	تزوير النقود
0.93	0.94	-0.53	0.91	الأضرار بمال الغير
-0.25	-0.35	-0.1	-0.26	الإساءة للأداب العامة

مقاومة الموظف العام	0.55	-0.51	0.50	0.58
الاغتصاب	0.88	-0.57	0.83	0.85
هتك العرض	0.78	-0.49	0.74	0.75
الانتحار	-0.57	0.16	-0.52	-0.53
إطلاق النار	0.22	-0.44	0.30	0.35
استيفاء الحق بالذات	0.48	-0.33	0.40	0.44
السرقه	0.81	-0.47	0.84	0.83
الشروع بالسرقه	0.51	-0.27	0.42	0.50
التخطيط للسرقه	0.96	-0.49	0.94	0.95
التهديد	0.72	-0.42	0.72	0.77
حيازة المسروقات	0.74	-0.19	0.74	0.71
الزنا	-0.01	-0.02	0.07	0.03

المصدر: تقدير الباحث.

6.2 العلاقة بين المستوى التعليمي وأنواع الجريمة

يلاحظ من الجدول رقم (17) ان هناك علاقة طردية وقوية بين الجرائم بشكل عام ومستوى التعليم المرتفع حيث ان معامل الارتباط وصل الى (0.95). وفي المقابل فإن معامل الارتباط قوي وسالب بين اعداد الجرائم ومستوى التعليم المتدني (-0.68) وينطبق نمط الارتباط هذا بدرجات ارتباط متفاوتة على كل من جرائم الرشوة ومخالفة قانون الاسلحة والاتجار بالمخدرات والاحتيال والقدح والقتل العمد وإساءة الائتمان ولاضرار بمال الغير والاغتصاب والسرقه والشروع بالسرقات والتهديد. ويختلف هذا النمط من الارتباط لجريمة لعب القمار حيث جاءت على ارتباط سالب وقوي مع المستوى العالي والمتدني للتعليم ، أما جريمة إضرار الحرائق فجاءت على ارتباط طردي وقوي مع مستوى التعليم العالي والمتدني على حد سواء.

جدول (17): العلاقة بين المستوى التعليمي والجريمة 1991 – 2009.

مستوى تعليم منخفض	مستوى تعليم عال	الجريمة
- 0.68	0.95	الجرائم الاجمالية
- 0.56	0.82	الرشوة
- 0.57	0.84	مخالفة قانون السلاح
- 0.55	0.95	الاتجار بالمخدرات
0.7	0.7	ادرام الحرائق
- 0.74	- 0.64	لعب القمار

- 0.72	0.84	الاحتيال
- 0.66	0.78	القدح
- 0.69	0.84	القتل العمد
- 0.76	0.7	إساءة الاثمان
- 0.51	0.9	الاضرار بمال الغير
- 0.66	0.88	الاغتصاب
- 0.75	0.78	هتك العرض
- 0.34	0.8	السرقه
- 0.6	0.96	الشروع بالسرقه
- 0.69	0.72	تهديد
- 0.35	0.74	حيازة المسروقات

المصدر: تقدير الباحث.

6.3 التحليل القياسي لظاهرة الجريمة

للقاء المزيد من الضوء على محددات الجريمة في الاردن فان تحليل الارتباط السابق لا يكفي حيث انه مفيد فقط لتحديد العلاقات الارتباطية بين المتغيرات المختلفة دون اي اشارة للعلاقات السببية او محددات الجريمة. ونظرا لوجود جذر الوحدة في متغيرات الدراسة مما يعني عدم استقرار السلاسل الزمنية وامكانية ان يكون التطبيق المباشر للمربعات الصغرى على هذه المتغيرات يعاني من مشكلة الانحدار الوهمي spurious regression. للتأكد من صحة هذا الاحتمال فان الخطوة الطبيعية هي التجول لاختبار التكامل المشترك بين المتغيرات. الجدول رقم (18) يبين نتيجة هذا الاختبار:

جدول (18): اختبار التكامل المشترك غير المشروط، 2009-1980.

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob
None	0.99	276.40	95.75	0.00
At most 1	0.95	132.06	69.82	0.00
At most 2	0.80	74.62	47.86	0.00
At most 3	0.73	44.83	29.80	0.00
At most 4	0.60	19.71	15.50	0.01
At most 5	0.12	2.35	3.84	0.12

ويوضح الجدول رقم (18) وجود خمس علاقات طويلة الاجل تتصف بالتكامل المشترك (مستقرة) بين متغيرات

النموذج عند مستوى دلالة احصائي يساوي 5% او افضل من ذلك. في ضوء ذلك فانه يمكن تقدير العلاقات طويلة الاجل باستخدام المتغيرات مقاسة عند مستواها ولكن باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (Fully Modified OLS (FMOLS). الجدول رقم (19) يبين نتائج تطبيق FMOLS على العينة 1990-2009:

جدول (19): نتائج تقرير نموذج الجريمة باستخدام طريقة FMOLS 1990-2009.

variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
UNEMP	- 176.2891	540.4442	- 0.326193	0.7495
RGDP	- 5.365701	2.458584	- 2.182435	0.0480
CPI	830.2148	239.1673	3.471273	0.0041
EDUH	2443.016	1062.912	2.298418	0.0388
C	- 28912.40	14916.24	- 1.938317	0.0746
R-squared	0.931574	Mean dependent	28914.11	
Adjusted	0.910520	S.D. dependent var	9951.933	
S.E.of regression	2976.935	Sum squared resid	1.15E+08	
Durbin-Watson stat	1.830849	Long – run variance	6861943	

يبين الجدول رقم (19) نتائج الانحدار المعدل FMOLS لتفسير متغير اعداد الجريمة الاجمالية (CRIMT) باستخدام المتغيرات الاقتصادية المستقلة التالية: معدل البطالة (UNEMP)، الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (الحقيقي) RGD، ومستوى الاسعار العام (CPI) اضافة الى متغير يمثل المستوى التعليمي المرتفع (EDUH) والذي حسب نسب الحاصلين على الشهادة الجامعية الاولى فاعلى، بالرجوع الى مسوحات العمالة والبطالة التي تنفذها دائرة الاحصاءات العامة. وتبين النتائج وجود علاقة عكسية بين اعداد الجريمة واعداد البطالة ولكنها ليست دالة احصائياً مما يعنى ان معدلات البطالة في الاردن لا تفسر تطور اعداد الجرائم. اما متغير الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي فقد جاء سالباً ودالة احصائياً عند 5%. ويتضمن ان زيادة مستوى الناتج الحقيقي (زيادة مستوى الرفاهة) تؤدي الى نقص عدد الجرائم. اما متغير الاسعار فيشير الى ان زيادة مستوى السعر العام تزيد من اعداد الجرائم في الاردن وهذا منسجم مع التوقعات الاقتصادية بدور ظاهرة غلاء الاسعار في زيادة معدلات الجريمة. وتبين نتائج التحليل وجود علاقة هامة احصائياً بين ارتفاع المستوى التعليمي واعداد الجريمة بما يتضمن ان زيادة نسب المتعلمين (بكالوريوس فأكثر) تساهم في زيادة اعداد الجريمة في الاردن بشكل عام. ولالقاء المزيد من الضوء حول هذه النقطة وجد ان اهم انواع الجرائم ذات العلاقة الارتباطية القوية بهذا المستوى التعليمي تشمل:

الشروع بالقتل (0.96) وتجارة المخدرات (0.95) والاعتصاب (0.88) ومخالفة قانون الاسلحة (0.84) والاحتياط (0.84) والشروع بالقتل (0.84) والرشوة (0.82) والقدح (0.75) وحيازة وشراء المسروقات (0.74) والتهديد (0.72) وإساءة الائتمان (0.69) وإضرار الحرائق (0.69) والاضرار بأموال الغير (0.9) والسرقه الجنائية (0.8).

7. تكاليف الجريمة

تترك الجريمة بأنواعها المختلفة تكاليف باهظة على الافراد والمجتمعات تشمل اضافة للتكاليف المباشرة المادية المتعلقة بهلاك " الممتلكات والافراد ونفقات المؤسسات القضائية والامنية ومرافق الشرطة والسجون والصحة والمختبرات والتجهيزات والاليات " الاثار غير المباشرة التي تشمل معاناة الافراد والاسرة والمجتمع من اثار الجريمة المدمرة النفسية والسلوكية والاجتماعية . وتاتي هذه النفقات والتكاليف المعالجة للآثار الناجمة عن الجريمة بعد وقوعها وتلك التي تصرف للوقاية منها قبل حدوثها على حساب خدمات اخرى مفيدة كالتعليم والصحة والبرامج الاجتماعية الاخرى . وما زال هناك صعوبة في تحديد تكلفة الجريمة بشكل دقيق كونها ظاهرة نفسية واجتماعية لا يقتصر اثرها على الموارد (العرض) او جانب الانفاق (الطلب) ويتعدى اثرها الافراد الذين وقع عليهم الفعل الجرمي ليشمل الاسرة والمجتمع وما تتعرض له من معاناه نفسية لا يمكن قياسها مادياً. كما ان عدم توفر البيانات الاحصائية الدقيقة والكاملة حول تكاليف مختلف ابعاد الجريمة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية يجعل قياس الكلفة الاقتصادية للجريمة امر في غاية الصعوبة وخاصة في الدول النامية المفتقرة لقواعد البيانات المتخصصة بالجريمة ، إضافة الى ذلك فإن القيم الاجتماعية في كثير من الدول النامية تحول دون الإبلاغ عن كثير من الجرائم وخاصة تلك المتعلقة بالعرض والشرف والسمعة العائلية والعشائرية وحالات المرض النفسي.

7.1 مقارنة دولية لتكاليف الجريمة

الجدول رقم (20) يبين تقدير كلفة الجريمة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لمجموعة مختارة من الدول. وتتراوح النسب بين 2% لتشيلي و14.2% لدول امريكا الوسطى. وتصل النسبة الى حوالي 5% في استراليا وبولندا. اما في امريكا فقدرت تكاليف الجريمة بنسبة 3.8% من الناتج المحلي الاجمالي ويشكل ذلك قيمة مرتفعة في ضوء القيمة العالية للناتج المحلي الاجمالي الامريكي. وبشكل عام يقدر الاقتصاديون النسبة بحدود 2% من الناتج المحلي الاجمالي لاقتصاديات الدول المتقدمة.

جدول (20): تكاليف الجريمة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لمجموعة من الدول/الاقاليم، لعام 2007.

الدولة	الكلفة الاجمالية للجريمة % GDP
امريكا	3.8
امريكا اللاتينية	7.5

2.0	تشيلي
7.8	جنوب افريقيا
14.2	امريكا الوسطى
5.1	بولندا
5.0	استراليا
2.6	ايطاليا
4.1	بريطانيا

المصدر: تم تجميعها من مصادر مختلفة، لعام 2007.

ويجب النظر الى هذه النسب كمؤشرات تقريبية نظرا لعدم شموليتها جميع التكاليف المنظورة وغير المنظورة للجريمة من جهة، ونظرا لعدم تجانس طرق التقدير عبر الدول من جهة اخرى.

7.2 تقدير تكاليف الجريمة في الاردن

بالنسبة للاردن ونظرا لعدم توفر دراسات سابقة حول هذا الموضوع وكذلك عدم توفر بيانات مفصلة حول تكاليف الانواع المختلفة من الجرائم ، فسيستخدم اسلوب التقدير الكلي القائم على تقدير نموذج نمو اقتصادي كلي كلاسيكي محدث يمكن من تحديد الكلفة الاجمالية للجريمة من خلال قياس حجم الانتاج الضائع على المجتمع بسبب الجريمة. ونظرا للارتباط المتوقع بين متغيرات النموذج مع بعضها من جهة وبينها وبين معامل الخطأ العشوائي من جهة اخرى فان طريقة المربعات الصغرى العادية لا تنتج تقديرات تتمتع بالصفات المرغوبة، وعليه فقد تم استخدام طريقة ملائمة لمثل هذه الحالة من التكامل المشترك بين متغيرات النموذج هي طريقة Canonical Cointegrating Regression (CCR)⁹. الجول رقم (21) يبين نتائج تقدير نموذج النمو الاقتصادي بتطبيق هذه الطريقة على عينة تغطي الفترة 1980-2009.

جدول (21): تقدير نموذج النمو باستخدام طريقة CCR للفترة 1980-2009.

variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic
LCAPITAL	0.002	0.12	0.01
LLABOR	0.03	0.03	0.96
LCRIMT	- 0.02	0.12	- 0.17
C	7.64	0.60	13.10

⁹ تعتبر طريقة Canonical Cointegrating Regression (CCR) من طرق التقدير شبه البارومترية semi-parametric وتتميز بخصائص مشابهة لطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FMOLS ، وتتميز بصلاحيتها لتقدير العلاقة بين المتغيرات غير المستقرة وبكفاءتها الكلية في العينة الكبيرة. واختيرت هذه الطريقة نظرا لاعطائها نتائج منسجمة من حيث الاشارة مع النظرية الاقتصادية. ويلاحظ ان اختبارات ستينودنت T-TEST غير مؤكدة شرعية في هذه الحالة الا تحت افتراضات قوية.

يبين الجدول رقم (22) نتيجة تطبيق طريقة CCR على نموذج النمو الاقتصادي الكلاسيكي المحدث، واستخدمت هذه الطريقة للتخلص من مشكلة عدم استقرار السلاسل الزمنية وارتباط المتغيرات التفسيرية بالخطأ العشوائي. وقد جاءت جميع الاشارات منسجمة مع النظرية الاقتصادية. وتشير نتيجة التقدير الى ان مرونة متغير الجريمة جاءت متدنية عند سالب 0.02 . وحيث ان طريقة التقدير تعطي تقديرا غير منحازة وكفؤه حتى في ظل عدم استقرار السلاسل الزمنية وعشوائية متغيرات النموذج التفسيرية فانه يمكن استخدام معامل مرونة الجريمة في المعادلة لتقدير تكاليف الجريمة مفاصة بالانتاج الحقيقي الضائع على المجتمع¹⁰.

يبين الجدول رقم (22) نتيجة تقدير تكاليف الجريمة في الاردن باستخدام نتيجة التقدير اعلاه للفترة 1980-2009. وتتراوح تكاليف الجريمة في الاردن بين 47.9 مليون دينار لعام 1982 و380 مليون دينار لعام 2009. ومن الجدير بالذكر ان هذا التقدير للتكاليف يقتصر فقط على التكاليف المباشرة الناجمة عن الانتاج المهودور كنتيجة لكافة انواع الجرائم المقيدة في سجلات التحقيقات الجنائية. اما التكاليف الاخرى غير المباشرة المقرونة بالمعاناة النفسية والاجتماعية فليست متضمنة في هذا التقدير مما يعني ان الرقم الحقيقي لتكاليف الجريمة يتجاوز هذه الارقام التقديرية بشكل غير معلوم.

جدول (22): تقدير تكاليف الجريمة في الاردن، 1980 - 2009.

السنة	المجموع الكلي للجرائم	الناتج المحلي الحقيقي (مليون دينار)	تكلفة الاجمالية للجريمة بدينار	نسبة تكاليف الجريمة من الناتج المحلي الحقيقي %
1980	6466.000	2818.100	52597677	1.866
1981	6961.000	3302.200	56624255	1.715
1982	5887.000	3534.200	47887802	1.355
1983	6490.000	3455.800	52792905	1.528
1984	6627.000	3604.100	53907332	1.496
1985	7130.000	3506.500	57998985	1.654
1986	10861.000	3699.500	88348805	2.388
1987	10041.000	3785.500	81678515	2.158

¹⁰ حسب ارقام التكاليف اعلاه كالتالي: باستخدام نتيجة التقدير اعلاه يمكن تقدير كلفة الجريمة الواحدة بدلالة الانتاج الضائع للفرد (الاشارة لمعامل الجريمة سالب 0.02) باستخدام المعادلة التالية:

$$\Delta Y = 0.02 \times \frac{\text{متوسط الجرائم}}{\text{متوسط الناتج الحقيقي الفردي}}$$

$$0.02 = 0.002 \times \frac{2119.7}{20917.4}$$

ولتحويل هذه الكلفة الفردية الى كلفة قومية تضرب القيمة بمتوسط عدد السكان خلال الفترة (4013652):
الكلفة الاجمالية للجريمة الواحدة مفاصة بالناتج المحلي الاجمالي الحقيقي: دينار 8134.5 = 0.002 × 4013652
اما تكاليف الجريمة كنسبة من الناتج المحلي الحقيقي فتراوحت ما بين 1.36% عام 1982 الى 4.82% لعام 1999. وبلغ متوسط النسبة لكامل الفترة 3.1%. وتعتبر هذه النسبة عالية ومرهقة للاقتصاد الوطني لتكرارها سنويا وخاصة اذا ما اخذت التكاليف غير المباشرة للجريمة في الحسبان.

2.283	87673641	3840.800	10778.000	1988
2.483	85143812	3428.700	10467.000	1989
2.843	97223544	3419.300	11952.000	1990
3.141	109140587	3474.300	13417.000	1991
2.924	116006105	3967.300	14261.000	1992
3.021	125409587	4151.100	15417.000	1993
3.349	145973603	4358.100	17945.000	1994
2.750	127264253	4627.700	15645.000	1995
3.653	172589687	4724.300	21217.000	1996
3.715	181301736	4880.500	22288.000	1997
4.522	227318603	5027.500	27945.000	1998
4.821	250599542	5198.000	30807.000	1999
4.469	242180334	5418.700	29772.000	2000
4.500	256700417	5704.200	31557.000	2001
4.133	249387501	6034.200	30658.000	2002
4.017	252486746	6285.200	31039.000	2003
3.566	243359837	6823.700	29917.000	2004
3.253	240073499	7379.600	29513.000	2005
3.994	318124026	7964.700	39108.000	2006
4.048	349750962	8640.700	42996.000	2007
3.912	363791109	9298.200	44722.000	2008
3.994	380043840	9514.400	46720.000	2009

المصدر: تقدير الباحث.

8. الخلاصة والنتائج

تبين الدراسة تطورات مقلقة في الاونة الاخيرة في ظاهرة الجريمة في الاردن كماً ونوعاً وخاصة في أعقاب عام 2005. حيث وصلت أقصى معدلات الزيادة في عام 2006 وبنسبة (32.5%) ، وزاد العدد الاجمالي للجرائم بانواعها المختلفة في المملكة عن ربع مليون حالة خلال الشهور السبع الاولى من عام 2009. كما وتضاعفت انواع جديدة نسبياً من الجرائم على المجتمع الاردني تشمل الاتجار بالمخدرات وغسيل الاموال والاحتيال الالكتروني والانتحار وحالات غريبة من الجرائم الاسرية والمشاجرات الجماعية. وتشكل جرائم الاعتداء على اموال الغير اكثر من (60%) من اجمالي اعداد الجرائم في الاردن يليها جرائم الاعتداء على الانسان بنسبة

(17.5%) ويلاحظ خلال السنوات الخمس الاخيرة حدوث تراجع في حصة الجرائم والجنح على الانسان مقابل تزايد في حصة الجرائم على الاموال.

كما وتضاعفت خلال نفس الفترة حصة الجرائم الخطرة على السلامة العامة من (1.7%) عام 2005 الى (3.76%) عام 2009. وتطورت جرائم الجنايات والجنح بنسبة الربع خلال الفترة وتركزت من حيث الاعداد في جرائم الذم والقذح ثم التهديد ثم خرق حرمة المنازل على التوالي. وبالرغم من محدودية اعداد جرائم القتل إلا انها الاخطر على الاسرة والمجتمع حيث تزايدت بوتيرة عالية وصلت الى 62% خلال الفترة. أما الجرائم المخلة بالثقة العامة فتراجعت خلال الفترة بنسبة (2.6%) ، وتركزت في تزيف النقد والتزوير الجنائي وتقليد العلامات التجارية على التوالي.

وتزايدت جرائم الاعتداء على اموال الغير بنسبة عالية وصلت الى 180% خلال الفترة كما وتضاعفت جرائم السرقة الجنائية وإساءة الائتمان بنسبة (106%). ويلاحظ التراجع الكبير في جرائم تحرير شيكات بدون رصيد خلال الفترة. كما وتزايدت جرائم الرشوة بنسبة (155%)، وجريمة الإعتداء على الموظف العام بنسبة (3.1%) خلال الفترة. كما وتسارعت خلال الاونة الاخيرة أعداد الجرائم التي تشكل خطراً على السلامة العامة (إطلاق العيارات النارية وإضرار الحرائق والاتفاق الجنائي) حيث سجلت اعلى نسبة تزايد (254%) خلال الفترة. وتراجعت اعداد جرائم التعرض للاداب العامة وهتك الاعراض وحيازة أشياء مخلة بالاداب العامة والحض على الفجور، وقابل ذلك تزايد في اعداد جرائم جديدة على المجتمع الاردني كجريمة الخطف حيث تزايدت بنسبة (175%) خلال الفترة.

ومن الملفت أيضاً التطور السريع في جريمة الاتجار بالمخدرات حيث تضاعفت خلال الفترة من (343) حالة عام 2005 الى (961) حالة عام 2009 كما ان جريمة حيازة المخدرات قد زادت بنسبة (257%)، كما وزادت جرائم الانتحار بنسبة (75%) في حين ان محاولات الانتحار قد زادت بنسبة (42%) خلال الفترة. على صعيد التوزيع الجغرافي للجريمة في الاردن فيلاحظ ان اقليم العقبة قد سجل اعلى معدلات الجريمة تلاه اقليم العاصمة عمان ، كما وتتركز جرائم العاصمة في المنطقة الجنوبية ومنطقة وسط عمان .

غير ان هذا التطور في الجريمة كما ونوعا بالرغم من جسامته الا انه يبقى ضمن الحدود الطبيعية اذا ما قورن بما يشهده الاردن من تطورات اقتصادية واجتماعية ومقارنة بتحارب الدول الاخرى ذات المراحل التنموية المشابهة. فتشير التقارير الدولية الى ان معدلات الجريمة في الاردن متدنية نسبيا ولا تعتبر من العوامل الخمسة الهامة التي تؤثر سلبا على بيئة الاستثمار وتنافسية الاقتصاد الاردني. وقد حاز الاردن على ترتيب متقدم في مجالات نجاعة خدمات الامن العام وانحصار اثر كلفة الجريمة على بيئة الاعمال وانتشار الجريمة المنظمة. ويشير ذلك الى دور هام وفاعل لاجهزة الامن العام في مكافحة الجريمة والحفاظ على بيئة مستقرة مواتية للاستثمار المحلي والاجنبي. كما ان هذه الجهود قد ساهمت بشكل فعال في حماية المملكة من اخطار الجريمة المنظمة.

اما اسباب الجريمة في الاردن فقد تراوحت بين قانونية تتمثل بعدم صرامة القوانين او عدم الشفافية في تطبيقها، وسكانية سياسية تمثلت في كون الاردن مركزاً لمنطقة يسودها العنف السياسي والامني المصحوب بتدخلات

سكانية وحركة سكانية نشطه للمملكة. ونفسية نتجت عن تفشي الامراض النفسية والاجتماعية المصحوبة بالعزوف والتمنع الشخصي والاجتماعي عن معالجتها بشكل صحيح .

كما ان العولمة والمادية الاقتصادية وعدم المسؤولية في بعض وسائل الاعلام قد ساهم بالاخلاق بمنظومة القيم لدى الشباب وتساعد معدلات الجريمة. من ناحية اخرى ادت التطورات الاقتصادية في ظل نظام اقتصادي مختلط اقرب للراسمالية الى سوء توزيع للدخل والثروة وتشوه في نظام الطبقات الاجتماعية وتفشي مشكلات الفقر والبطالة مما ساهم ايضاً في غرس بذور الجريمة.

كما ان تخصيص الموارد الكافية لتوفير شبكة الامن الاجتماعي والاسري المناسبة وغياب الدور الفاعل للمؤسسات ذات العلاقة ابتداءً من الاسرة والمسجد ووسائل الاعلام قد ساهم في تطور الجريمة في الاردن.

على صعيد المقارنة الدولية فقد احتل الاردن ترتيب (15/22) في تطبيق عقوبة لاعدام و(43/80) في أعداد السجون و(39/168) في اعداد السجناء وترتيب (114/128) في نسبة استغلال طاقة السجون و(57/107) في معدلات النسخ غير القانوني لبرامج الكمبيوتر وترتيب (43/143) في نسبة المحتجزين دون محاكمة.

وحول علاقة الجريمة بالمتغيرات الاقتصادية فيشير تحليل الارتباط الى وجود علاقة طردية وقوية بين الاعداد الاجمالية للجريمة وكل من المستوى العام للاسعار وأعداد السكان والدخل الحقيقي والبطالة ويشير ذلك الى ان ارتفاع الاسعار وانتشار الغلاء والتزايد السكاني الطبيعي أو الهجرات مرتبط بتزايد الجريمة من جهة كما ان التطور والتقدم الاقتصادي يتطلب دفع ثمن اعلى من حيث الجريمة.

كما ويشير تحليل الارتباط الى وجود علاقة قوية بين ارتفاع نسبة التعليم العالي وانواع معينة من الجرائم مثل الاحتيال والقتل العمد والاضرار بأموال الغير والتخطيط للسراقات، ويقابل ذلك علاقة ارتباط قوية وسالبة بين مستوى التعليم المتدني واعداد جرائم الرشوة ومخالفة قانون الاسلحة والاتجار بالمخدرات والاحتيال والقتل والتمرد والقتل العمد وإساءة الائتمان والاضرار بمال الغير والاعتصاب والسرقه والتهديد. من ناحية أخرى فإن معظم انواع الجرائم لم يبدي اي ارتباط قوي مع معدلات البطالة. وتشير نتائج تحليل الانحدار الى ان زيادة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (النمو الاقتصادي) تساهم في تخفيض اعداد الجريمة في الاردن في حين ان البطالة لم تنجح في تفسير اعداد الجريمة في الاردن بشكل دال احصائياً. أما معامل الاسعار فقد موجبا ودالا احصائيا مما يشير الى ان ظاهرة الغلاء وارتفاع الاسعار تساهم في تفشي الانواع المختلفة من الجريمة.

وتترك الجريمة تكاليف باهظة على الافراد والمجتمعات تشمل التكاليف المادية المباشرة المتمثلة بهلاك الافراد والممتلكات والنفقات القضائية والامنية والصحية والمرافق العامة والتكاليف غير المباشرة الناتجة عن المعاناة النفسية والسلوكية للافراد والاسر والمجتمع بشكل عام.

على صعيد التقديرات الدولية لهذه التكاليف فتراوحت ما بين (2%) من الناتج المحلي الاجمالي في حالة تشيلي و(14.2%) من الناتج المحلي الاجمالي في امريكا الوسطى. على صعيد الاردن فيشير التحليل القياسي الى تزايد هذه التكلفة من مستوى 48 مليون دينار لعام 1982 الى حوالي 380 مليون دينار لعام 2009. علماً بان ذلك يقتصر على التكاليف المباشرة المصاحبة للهدر الانتاجي الناجم عن الجرائم المعلنة والمسجلة في سجلات التحقيقات الجنائية، وتراوحت نسبتها المقدره من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ما بين (1.86%) لعام 1980 الى حوالي (4%) لعام 2009.

المراجع

- 1- الموقع الالكتروني لمديرية الامن العام، دائرة المعلومات الجنائية: <http://www.cid.psd.gov.jo>
- 2- استطلاع صحيفة الرأي حول العنف الطلابي . الراي الاحد 5 كانون الاول 2010 ص 58.
- 3- عبد الحق منصورى - ما الذي يقف وراء ارتفاع معدلات الجريمة في العالم العربي؟ بوابة الحصن النفسي: <http://bafree.net/alhisn/archive/index.php/t-112761.html>
- 4- وكالة البوصلة للانباء عمان، 2010/10/12 الموقع الالكتروني: <http://www.albosala.com/Portals/Content/?info=YVdROU1USXIPRGdtYzI5MWNtTmxQV4k4xWW5CaFoyVW1kSGx3WlQweEpnPT0rdQ==.jsp>
- 5- المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، تقييم الطبقة الوسطى في الأردن للعام 2008.
- 6- استخدمت الوصلات الالكترونية التالية في تقدير تكاليف الدول المختلفة: <http://www.costsofcrime.org/TheoryAndPracticeToDate/EvolutionOfCostsOfCrimeEstimates>
<http://www.springerlink.com/content/fvw68v545462n178/>
- 7- كتاب حقائق وكالة المخابرات المركزية CIA ، 2010.
- 8 -Amnesty International; The Eighth United Nations Survey on Crime Trends and the Operations of Criminal Justice Systems (2002) (United Nations Office on Drugs and Crime, Centre for International Crime Prevention); The Eighth United Nations Survey on Crime Trends and the Operations of Criminal Justice Systems (2002) (United Nations Office on Drugs and Crime, Centre for International Crime Prevention); International Centre for Prison Studies - World Prison Brief; Fifth Annual BSA and IDC Global Software Piracy Study; All CIA World Factbooks 18 December 2003 to 18 December 2008; Wikipedia: List of United States extradition treaties ; Cultures of Corruption: Evidence from Diplomatic Parking Tickets Ray Fisman Edward Miguel Columbia University and NBER University of California, Berkeley and NBER 2006.
- 9- الموقع الالكتروني لكتاب حقائق CIA: http://books.google.jo/books?id=pqanFyF6nI0C&pg=PA358&lpg=PA358&dq=tip+watch+list+jordan&source=bl&ots=VRR_vzu0jo&sig=MN613zq_bM43pyxzPA_IoHANizg&hl=ar#v=onepage&q=tip%20watch%20list%20jordan&f=false
- 10- World Economic Forum. Global Competitiveness Report, 2010-2011.